الأمن القومي العربي وسبل تحقيقه: مقاربات حديثة في التحليل.

Arab national security and the means to achieve it: modern approaches in analysis.

خير الدين قاضي

جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، Khayreddine.kadi@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2019/05/13 **تاريخ القبول:** 2019/09/11 **تاريخ النشر:** 2020/01/01

ملخص:

يشير الواقع العربي الراهن الى وجود أزمة تتعلق بالأمن القومي العربي بسبب ما تعانيه من التفتت والتدخلات الأجنبية من الخليج الى المحيط، مما أدى ببعض القادة والرؤساء الى التأكيد على ضرورة توثيق الصلات بين الدول الأعضاء وتنسيق خططها السياسية للوصول نحو أمن قومي عربي، لذلك تهدف الدراسة إل وضع مقاربات حديثة من شأنها تفسير الواقع العربي بما يصون أمنه القومي، سواءا تعلق الأمر باستخدام اقترابات ومناهج كتحليل السياسات العامة للجامعة العربية وتحليل الخطاب، إضافة الى اقتراب التداول والمصالحة الذي أصبح مطلبا ضروريا في القضايا الأمنية.

الكلمات المفتاحية: *الأمن القومي العربي؛ الوطن العربي؛ المداخل والمقاربات؛ الدولة الوطنية.*

Abstract:

The current Arab reality refers to the interest in Arab national security issues and the means to achieve them due to fragmentation and foreign interference from the Gulf to the ocean, which has led some leaders and presidents to stress the need to strengthen ties between Member States and coordinate their political plans to achieve Arab national security, Thus, the study came up with new approaches that contribute to the analysis of some of the gaps while enhancing field efforts, such as public policy analysis and speech analysis.

Keywords*: Arab national security; Arab countries; approaches; national state.*

* المؤلف المرسل: خير الدين قاضي، Khayreddine.kadi@yahoo.fr

مقدمة:

تجدد الكلام على سايكس بيكو مع إطلالة الربيع العربي في تونس وعبوره الى مصر وليبيا واليمن وسورية بتسمية شرق أوسط جديد ترسم حدود دويلاته بدم شعوبه، الأمر الذي أدى بالباحثين والدارسين في حقل العلوم السياسية الى البحث عن السبل الكفيلة لإخراج الوطن العربي من هاته المحنه، من خلال التعبير عن قدرة الدول العربية على الدفاع عن نفسها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها، وتقوية ودعم هذه القدرات من خلال تنمية الإمكانات العربية في مختلف المجالات، ولكن هذا لم يحصل في ظل وجود مؤسسات عسكرية تتحكم في مقاليد الحكم توجه السياسات مثلما تريد هي لا مثلما يريد الشعب، أين حصل ذلك في مصر مع مجيئ السيسي كرئيس للجمهورية، وليتضح أكثر من خلال ما حدث في السودان بالانقلاب على البشير أو في الجزائر بعدم مباركتها لإعادة ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الخامسة، وبالتالي تبقى الأجواء مشحونة ومضطربة على كافة الأصعدة، وزادها ذلك التواجد الإسرائيلي في المنطقة، مما جعل من الأمن القومي العربي صعبا تحقيقه، لذلك جاءت الدراسة لإعطاء رؤيا جديدة من خلال طرحها الإشكالية التالية: **كيف يمكن للمقاربات التحليلية الحديثة أن تساعد على تحقيق الأمن القومي العربي؟.**

الفرضية: تساعد المقاربات التحليلية الحديثة في إعطاء رؤيا حول كيفية تحقيق الأمن القومي العربي.

المناهج والإقترابات: تساعد هته المناهج والإقترابات في تتبع الموضوع محل الدراسة بالتقصي والتحليل وفقا لأسلوب علمي، ومن بين هته المناهج نجد:

- ✓ المنهج التاريخي: يساعد المنهج التاريخي على سرد بعض الوقائع التاريخية من زاوية إسقاطها على أرض الواقع، لذلك يعد المنهج التاريخي من المناهج الرئيسية التي تتيح للباحث تتبع الأحداث ومعرفة الدلالات ونقدها لتكون النتائج مرضية في الأخير.
- ✓ المنهج الوصفي: والذي يمكن الباحث من وصف موضوع الأمن وتناوله بكل خصائصه ومميزاته دون إنقاص أوتفريط في أجزائه.
- ✓ المنهج المقارن: يسهل على الدراسة أخذ مقارنات بين مختلف الأوضاع التي تحصل في الوطن العربي وتداعياتها المستقبلية على المنطقة من زاوية أخذ الدلالات الترابطية والمنطقية للأماكن المراد مقارنتها.

الإقترابات:

توجد مجموعة من المداخل التي تتعدد بحسب الزاوية التي ينظر إليها الباحث، فيوجد اقتراب الوحدة القومية العربية كمدخل لتحقيق الأمن القومي العربي، ومدخل تقوية الدولة القطرية، مدخل تفعيل المؤسسات الإقليمية العربية، مدخل التَّحَدِّي والإستجابة، المشروع النهضوي العربي، إقتراب صناعة القرار، إقتراب علاقة الدولة بالمجتمع، النظرية الواقعية وتعدد الأساليب فيها، مدخل الأحزاب والحركات التنظيمية، الشارع والربيع العربي، مدخل ما بعد الكولونيالية، مدخل النسوية، فكل المداخل هي ممكنة لتحقيق الأمن القومي العربي، ولكننا نحتاج في هته الدراسة الى مدخل تعاوني مع ديناميات التفاعل التراكمي وفي نفس الوقت مركزين على المقاربة الرمزية لما بعد الحداثة التي تركز على الخطاب والمخيال القومي العربي كالذي جاء به ميشل

فوكو لأن الدراسة تهتم بالخطاب الثوري الذي تحتاجه الدول العربية في الإبقاء على التوازنات الإقليمية والدولية خصوصا مع وجود اسرائيل في المنطقة، ثم مع اقتراب تحليل السياسات العامة الذي يساعد الدراسة في تكوين رؤيا جديدة لها أن تؤثر في الوعي العربي من خلال التأكيد على روح المواطنة والتلاحم دون أي إقصاء للأقليات العرقية والأثنية الموجودة في الدول العربية والتي كثيرا ما تؤثر على الأمن فيها، وكذلك اقتراب تحليل الفضاء العام من خلال عنصر التداول لصاحبه يورغن هبرماس ليساعدنا على بسط مفهوم المصالحة والتي كثر تداولها في السنوات الأخيرة من قبل الساسة والمفكرين كحل لما يعانيه الوطن العربي من تفتت وأزمات.

الإطار المكاني والزماني: لا يمكن لأي موضوع أن ينتظم إلا بوجود إطار مكاني وتحديد لتاريخ زماني له:

الإطار المكاني: يتمثل في الوطن العربي أين تتواجد فيه الكثير من الدول العربية، والتي في العادة أخذت تسميات كثيرة لأجل التفرقة والتشتيت سواءا بغرض إبعادها عن القضية الفلسطينية باستحداث مصطلح الشرق الأوسط والشرق الأوسط الكبير أو بإحداث نعرات داخلية بأخذ تسمية المشرق العربي والمغرب العربي أو حتى في الرقعة الجغرافية الواحدة بالقول شمال إفريقيا أو المغرب لوحدها ـ بدل المغرب العربي ـ لأجل وضع الفرقة بين العرب والأمازيغ (البربر).

الإطار الزمني: موضوع الدراسة يتواجد ضمن فترة زمنية تبتدئ من نهاية 2010 الى غاية 2018 وهوعمر بداية الحراك العربي أوما يعرف بالربيع العربي والتي أفرزت توترات وقلاقل في الكثير من الدول العربية.

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الموضوع الى أربعة محاور، الأول تحت عنوان الفضاء ورهان التموقع والذي يعالج مسألة الصراع العربي الإسرائيلي والتدخلات الخارجية مع التفتت القطري، المحور الثاني جيئ لمعالجة فكرة الخطاب العربي وكيف يمكن للديمقراطية التداولية أن تكون مرجعا يحتذى به في حل الصراعات، ليأتي المحور الثالث ليعطي تحليلا حول السياسات العامة وكيف يمكن لها أن توجه المخيال العربي، وفي الأخير لا يمكن تجاوز الجامعة العربية والمشاكل التي تعانيها وسبل الخروج منها.

في ظل وجود أزمة في الدولة القطرية العربية يستحيل معها بلوغ الأمن القومي العربي، وبالتالي جاء الموضوع لمناقشة بعض القضايا التي يمكن لها أن تقلص من الأزمة وتحاول أن تضع نصب أعينها حلولا لما تعانيه.

أ/ الفضاء ورهان التموقع: لطالما الوطن العربي يعيش ضمن فضاء إقليمي، فلا بد له من سياسة للتموقع خصوصا مع وجود التهديد الإسرائيلي والتدخلات الخارجية، إضافة الى إشكالية التفتت القطري.

1ـ الصراع العربي الإسرائيلي: جاء في جريدة النهار اللبنانية بتاريخ 2015/12/2 فتى وشابة فلسطينيان لقيا مصرعهما برصاص الجيش الإسرائيلي الذي قال إنهما حاولا طعن اسرائيليين، كما استشهد ثلاثة شبان آخرين في مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية المحتلة بناءا على جريدة الأهرام في 2015/12/5 (يوميات عربية، 2016، ص. 212)، وأربعة آخرون في القدس ورام الله وسلفيت شمال الضفة الغربية وفي الخليل وفقا لجريدة الحياة اللبنانية يوم 2015/12/25 (يوميات عربية، المكان نفسه) كذلك ما حدث من قصف ومجازر قبل رمضان لسنة 2019 وآخرون لم يسع لي المقام في هته الدراسة أن أقدمهم، وكأنما هو مسرح يومي أو مشهد لفيلم هوليوودي بطله الجيش الإسرائيلي الذي لم يتوارى عن قتل المواطن الفلسطيني

بحجة الأمن القومي الإسرائيلي بينما الأمة العربية تكتفي فقط بذكرهم أو تعدادهم ضمن نشراتهم وفي جرائدهم اليومية، فالإشكال يطرح أكثر من معنى في كون القضية هي قضية الفلسطينيين وحدهم أم هي قضية العرب ؟، لا يمكن إيجاد حلول مطلقة ونهائية مثلما يرى فيها المخيال العربي في أن القضية إذا حُلَّتْ ينتهي معها الزمان ولكن نظرا لاستعصائها بتداخل العديد من الأطراف فيها، يمكن إيجاد مخارج لهذا الصراع العربي . الإسرائيلي والتي من بينها نجد:

ـ الأمل بوجود الحل: انطبع في المخيال العربي المنظور التشاؤمي الذي يرى في القضية بدون حل خصوصا الوضع المتردي الذي تعيشه المنطقة العربية (المجموعة الدولية للأزمات، 2016، ص. 159) ومعها مجموعة من النكسات كإعلان قيام الدولة الإسرائيلية سنة 1948 والعدوان الثلاثي على مصر سنة 1956، مثلما كانت الهزيمة سنة 1967، والتوقيع على معاهدة كامب ديفيد في سنة 1978، كل هته النكسات منيت بنكسة أخرى هي الأخطر والمتمثلة في محاولة إبعاد الصراع من كونه صراع عربي . إسرائيلي وذلك عبر التوجه نحو فكرة "الشرق الأوسط الكبير" أو "الشرق الأوسط الجديد" وهم عنوان لكتاب مؤلفه شمعون بيريس سنة 1993 هدفه التغلغل في جميع البلدان العربية اقتصاديا، سياحيا، اجتماعيا وسياسيا، ومع وجود مثل هته المخاطر والتي يحاول المشروع الأمريكي وضع خطط نحو التسوية السلمية والتي هي بالدرجة الأولى تخدم الدولة الإسرائيلية، بينما المنظور الذي أسعى الى تحقيقه هو تفاؤلي يتمثل في بقاء المخيال العربي السابق لنشوء الدولة الإسرائيلية مثل أمجاد صلاح الدين الأيوبي، ومن بين الشعارات الباقية الى حد الساعة قولهم: "إنا هنا لباقون ما دام الزعتر والزيتون".

ـ العودة الى بوصلة فلسطين: تُعَدُّ القضية الفلسطينية قضية جوهرية عند العرب وحكوماتها بحيث كل القمم العربية أكدت على مركزية القضية الفلسطينية مثل قمة نواكشوط لسنة 2016 في دورتها (27)، وقمة البحر الميت في الأردن سنة 2017، كما جاء مشروع النهضة العربية كمحاولة لاستنهاض القوى الحية في الأمة العربية للتصدي للعدو الإسرائيلي، إذ جاء في ندوة مستقبل التغيير في الوطن العربي التي عقدت في 9 ـ 12 نوفمبر 2015 نداء لفرض منطق الأمن القومي العربي واعتبار أمن فلسطين من أمن الأمة العربية بالاعتماد على استراتيجية طويلة الأمد للقضية الفلسطينية بإقرار مبدأ المواطنة والمساواة الكاملة بين جميع الفلسطينيين مع إعادة الممتلكات والأراضي الفلسطينية لأصحابها، إضافة الى ذلك إعادة توحيد الأرض الفلسطينية مع الإبقاء على محورية الصراع العربي الإسرائيلي. لأن الدول العربية تساهم بشكل أو بآخر في توجيه مسار تطور الصراع كتجميد التطبيع واتفاقيات الصلح ...

ـ إقامة منطقة جوار عربي تصون الأمن القومي العربي وتتصدى للإرهاب الصهيوني: إن منطق الدولة الإسرائيلية والمفروض بتواطؤ مع الدول العربية جعل من المنطقة في مرحلة حرجة محتاجة فيها الى إعادة رسم خارطة جوار للكثير من الدول ومن بينها الدولة الفلسطينية وهي أولا من خلال الاعتراف بدولة فلسطين على حدود عام 1967 (سالم 2015، ص. 157) وعاصمتها القدس الشرقية مع انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي السورية واللبنانية المحتلة وتدعيم مخرجات باريس للسلام لسنة 2017.

ـ التمسك بالوحدوية في حل القضية الفلسطينية: تطرح هته المسألة مشكلة وحدة اتخاذ القرار المتعلق بفلسطين، إذ هي كثيرة الدول التي تنساق الى أفكار الدول العظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية

وبريطانيا اللتان ترعيان الكيان الصهيوني منذ قيامه، وبالتالي فوحدة الصف تعني الإجماع وليس التفرقة مثلما هو يتمثل في سيادة اتخاذ القرار.

. فلسطين مقابل السلام: منذ بداية الصراع العربي . الإسرائيلي، فكرة العرب كانت تتمثل في استرجاع كافة التراب الفلسطيني قبل عام 1948، بينما اليوم تغير المنطق ، فميزان القوى هو لصالح الغرب لذلك لا يجب التساهل مع فكرة "الأرض مقابل السلام" بل العكس من ذلك لا بد من المضي نحو فكرة "فلسطين مقابل السلام".

2 . التدخل الخارجي: هو شكل من أشكال التموقع بموجبه تقوم الدول الكبرى بالتدخل في فرض أمر له علاقة بمصلحتها الوطنية ومن بين النماذج في ذلك نجد:

. العراق: أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة الرئيس بوش عن نيتها في اجتياح العراق باسم الأمن القومي الأمريكي على اعتبار أن صدام حسين هو جزء من التهديد وأنه يدعم تنظيم القاعدة والإرهاب مع امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل، ليشرع في الاجتياح البري في سنة 2003 متجاوزة بذلك مجلس الأمن وكل المواثيق والأعراف الدولية، أين ثبت عدم امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل، ومع سقوط بغداد تم حل الجيش العراقي وقوى الأمن الداخلي بما فيه شرطة النجدة وشرطة مكافحة الجريمة وحرس الحدود من بين العوامل التي أضعفت هيبة الدولة، ففرضت الطائفية ونظام المحاصصة كصيغة معتمدة من قبل الاحتلال، وتنتقل بغداد من العدوان الأمريكي الخارجي الى تنظيم خارجي معروف بداعش أين احتل الموصل في سنة 2014 وتَمدُّده الى نحو ثلث أراضي العراق وخصوصا في محافظتي صلاح الدين والأنبار وجزء من محافظتي كركوك وديالي وصولا الى أطراف بغداد(شعبان 2017، ص. 141) ليصبح العراق حلبة لصراع القوى التي تتغذى من مصالح الدول المختلفة مثل إيران التي تدعم قوات الحشد الشعبي والجيش العراقي المؤيد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

. سوريا: الأمور هي معقدة بسبب وجود أطراف متعددة ولها امتدادات ودعم من قبل دول كبرى مثل فصائل وميليشيات المعارضة المدعمة من قبل تركيا والسعودية وقطر وثانيها هي قوات النظام المدعمة من قبل روسيا(الأمارة 2016، ص. 31) والتي أبدت دعمها المطلق لبشار الأسد مع الطلعات الجوية والتدخلات العسكرية فيها، إضافة الى ذلك فوجود الإرهاب مُمثَّلاً في داعش والممون من قبل تركيا يسمح بخلط الكثير من الأوراق لإضعاف جبهة النظام، ليشرع في المفاوضات من قبل الدول الكبرى فيما يعرف بمباحثات جنيف، والتركيز على عدم جدوى التدخل العسكري والنزاع المسلح.

. ليبيا: كانت من بين الدول الراعية للإرهاب بقيادة القذافي بحسب زعم الدول الغربية لذلك كانت تشكل تهديدا، وبعد بلوغ الأزمة ذروتها استند حلف شمال الأطلسي (NATO) الى قرار مجلس الأمن لسنة 2011 والقاضي بأن تقوم المعنية باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ الحظر الجوي عن طريق التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء، كما أن بروز التدخلات الأجنبية خصوصا منها الفرنسية يتجلى في الصراع الموجود بين حكومة الوفاق الوطني والفصائل والميليشيا المسلحة بقيادة حفتر مع كيفية القضاء على الإرهاب وبناء دولة وطنية.

. اليمن: استعصاء الحل في اليمن (المخلافي 2015، ص. 97) مرده وجود أزمة دولة ومجتمع مشخصة في الإنقسامات الداخلية والولاءات الخارجية مثل إيران والمملكة العربية السعودية فيما يعرف

بالصراع الشيعي . السني أين حاولت المملكة العربية السعودية التدخل العسكري فيما يعرف "بعاصفة الحزم"(الطويل 2015، ص. 120) والتي يشارك فيها ما يقارب (10) دول.

3 . التفتت القطري: لهذه المسألة علاقة مع الدول الكبرى، فمثلما تم تقسيم الوطن العربي بين دولتين: فرنسا وبريطانيا فيما يعرف باتفاقية "سايكس بيكو"، كذلك هو الشأن اليوم بنظرة جديدة ولكن التسمية حافظت على بقائها أي "سايكس بيكو جديد" والتي لا تبقي على دولتين في التقسيم بقدر ما تشترك فيها قوى حكومية وأخرى جماعات مثل تنظيم الدولة الذي يريد أخذ نصيبه من التفتت، ففي دراسة لعلي الدين هلال تحت عنوان: الدول الكبرى والوحدة العربية تعرض الى ثلاثة نقاط تَحُولُ دُونَ إتمام الوحدة وهي: (هلال 2017، ص. ص. 23 ـ 25)

- ✓ الدول الكبرى تعمل على حؤول دول كبرى أخرى.
- ✓ الدول الكبرى تسعى الى الإحتفاظ بمصالحها والإستزادة منها.
- ✓ الدول الكبرى تُغيِّر مواقفها في إطار التنافس الدولي في ما بينها.

إذا كانت الوحدة العربية غير مرغوب فيها من قبل الدول الكبرى، فبمفهوم المخالفة فإنها تسعى الى التفتيت بدل حتى الإبقاء على الدولة القطرية مثلما هي عليه الآن،(جرجس 2016، ص.23) كما جاء في دراسة لزياد حافظ بعنوان: منطق الصراعات في المشهد السياسي العربي الراهن فإن الصراعات الدولية ضمن ملعب الدول العربية مثل العراق والأزمة الكردية بتصاعد الحديث عن استقلال إقليم كردستان العراق في ضوء تصريحات مسعود بارزاني رئيس الإقليم عن عزمه إجراء استفتاء في 25 سبتمبر 2017 وهوما قد يؤثر على تركيا وأزمة PKK لديهم، مما أدى الى تركيا بقيادة أردوغان الى التدخل عسكريا ووقف كل ما من شأنه إعلاء كلمة الانفصاليين والوصول الى غاية معبر منبج بتفاهمات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ـ اليمن هي الأخرى مرشحة للتفتيت والإنقسام خصوصا إذا ما تواصل الدعم الإيراني للحوثيين لإحياء النعرات الشيعية في المنطقة وفي بعض الأحيان لُجُوئهم الى مناطق يصعب الوصول إليها، ما قد يحدث منطقة نفوذ ثانية وتكرار السيناريو اللبناني بتواجد الحوثيين عسكريا فيها على طريقة حزب الله.

ـ سوريا ومسألة التفتيت، إذا تم إيجاد تسوية بطرق سلمية مع انهيار مقومات الدولة والنظام فيها وانسحاب ايران وروسيا مباشرة فله أن يلقي بسوريا الى داعش جديد بإيقاظ النعرات الداخلية خصوصا أنها تحوي على أقليات في الساحل السوري ووادي العاصي الغربي ذي الغالبية العلوية والجزيرة السورية ذات الغالبية الكردية . السريانية وجبل العرب ذي الغالبية الدرزية، والسناريو الثاني الذي لابد من تجنبه هو إسقاط الأسد لأن الدول العربية تمتاز بوجود شخصيات كارزمية بنظام حكم الفرد في الجمهوريات كصدام حسين في العراق . عندما قتل ظهر التفتيت . وليبيا عندما قتل القذافي أصبحت في فوضى، وبالتالي أية فكرة لقبول هذا الإتجاه فهي مرفوضة مع تهيئة الأرضية لترك الشعب السُّوري يقرر وفقا للصندوق.

كل محاولات التفتيت ما هي إلا مشاريع تدميرية الغرض منها الحفاظ على الأمن القومي الإسرائيلي والأمريكي على حد سواء فأمن اسرائيل من أمن أمريكا، دون نسيان دول المغرب العربي التي تشهد نوع من الإستقرار الذي يسبق البركان إذا ما تم تغذية الصراعات الإثنية مثل منطقة القبائل في الجزائر والريف في المغرب والأحداث التي تحصل في سيناء ومشكل الأقباط في مصر.

ب/ الديمقراطية التداولية ورهان المصالحة العربية: يراد من هذا العنصر إيجاد صيغة تسمح للأمة العربية من لم شملها وتعزيز وحدتها آخذين مقاربة التداول والمصالحة كمخرج لما تعنيه.

1. الخطاب العربي وفكرة التداول: إن فكرة القومية العربية وتركيزها على مُقَوِّم اللغة جعل من الخطاب كأحد المخارج التواصلية التي تجمع بين أفراد الوطن العربي، إذ في البداية كانت تعد انعكاسا لما هو مكنون في صدورنا، أي كترجمة للحالات الداخلية الى حالات خارجية عبر اللسان، لكن بحلول مفهوم التداول أصبح فهم الخطاب لصيقا بفهم مقامات وظروف انتاجه، وهو ربط الخطاب بالواقع.(علي عبود المحمداوي وآخرون، 2012، ص. 247) ومن هنا تتأسس العقلانية التواصلية مثلما جاء بها هابرماس محاولة إعطاء حلول لما يعيشه الواقع العربي من محن وهيمنة الهويات على الخطاب السياسي وعلى المجتمع بما تحويه من إرث يُنَمِّط السلوك وتتأبد القيم ويحيلها الى أفق متعال تستمد وثوقيتها منه حتى تحولت الى إرث ثقيل يحول دون اندماجنا الإجتماعي والثقافي والحضاري، (المحمداوي وآخرون 2013، ص. 29) فما ينقص العرب فيما بينهم هو كيفية ايجاد صيغة تواصلية تفهم من خلالها هته اللغة الموحدة، لذلك ووفقا لمدخل الفعل التواصلي لا بد من توافر مجموعة من الشروط وهي كالآتي:

- ✓ المعقولية: من خلال إنتاج خطاب تتوافر فيه الصحة التركيبية وتُحْتَرَمُ فيه المعايير اللِّسانية.
- ✓ الحقيقة: أي القول بالحقيقة دون تلفيق أوتزوير.
- ✓ المصداقية: وهي تطابق الفعل اللغوي مع المعايير المتفق عليها في المجتمع.
- ✓ الصدقية: التعبير عن مكنون الصدور والمقاصد والنوايا بأسلوب صادق وواضح. (المحمادوي وآخرون، 2012، ص. 263)

لا يمكن توظيف هته الشروط إلا في إطار فضاء عام وتحت لواء القومية والوحدة العربية، لذلك تحظى هته النظرية بأهمية إمبريقية نظرا للشكل التواصلي الذي تتم به ومن خلاله تتم الإرادة الجماعية، ليس فقط تفاهم أخلاقي بقدر ما هو توزيع المصالح والاتفاق العقلاني بين مجموع الدول القطرية العربية، وضمن دراسة لأوموت أوزكيريملي تحت عنوان: نظريات القومية: مقدمة نقدية "أن الطبيعة المتعددة التخصصات للقومية بوصفها موضوع للاستقصاء الأكاديمي تعتمد على مناهج جديدة لتحليل القومية كتحليل الخطاب النقدي، تحليل الحوار، النظرية البلاغية ..."،(أزكيريملي 2013، ص. 19) كلها تحاول فهم جوانب القصور أو الخلل في الوضع العربي مع إعطاء البدائل وفقا للمدخل الذي يراه مناسبا.

2 ـ خطاب عربي داخلي: يبني هذا الخطاب أساسه على المقاومة والثورة التي يراها الشعب العربي المبتغى للتحرير، نظرا لدرجة التأثير والتأثر بين المخيال العربي والمخيال الغربي والذي غرس فينا مبادئ متعلقة بالديمقراطية، فهما وجهان لعملة واحدة، فالديمقراطية في فرنسا جاءت عبر ثورة وكذلك الشأن في أمريكا. البعض يتكلم عن الموجة الثالثة للديمقراطية في عملية التغيير والبعض الآخر يرى فيها الاستثناء مثل الدراسة التي حررها ساري حنفي تحت عنوان: حالة الاستثناء والمقاومة في الوطن العربي لسنة 2010، إضافة الى روح المقاومة والثورة بالنسبة للربيع العربي، يوجد ثلاثة نماذج تساعد على بلورة خطاب عربي للمقاومة وهي:

ـ تجربة المقاومة اللبنانية لسنة 2006: الاجتياح الإسرائيلي على المناطق اللبنانية كان هدفه الأساسي هو إلحاق الهزيمة بحزب الله الذي لديه قدرات عسكرية وترسانة صاروخية وبنية تحتية ممثلة في الأنفاق التي كثيرا ما تستخدم لشن هجمات على مراكز عسكرية واعتقال أفراد من جيشها لأجل المقايضة وفرض منطق

القوة على الكيان الإسرائيلي، فاعتمد الجيش الإسرائيلي في أسبوعه الأول على سياسة القصف التدميري الجوي والبري والبحري لأجل تحطيم البنية اللوجستية للمقاومة ولكنها ومنذ الأسبوع الثاني تيقن الإسرائيليون ومعه الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بصعوبة الوضع مع نتائج كارثية وصلت الى 156 قتيل من ضمنهم 39 مدني، أما مجموع الخسائر الإسرائيلية بلغت 5,7 مليار دولار أمريكي، فإعادة الثقة في المقاومة من خلال التجربة اللبنانية يعيد أنفاس العرب وتتيح فرصة للخطاب الثوري المقاوم ضد أسطورة أقوى الجيوش في المنطقة العربية.(واكيم 2017، ص. 33).

ـ العراق: محاولة الأمريكان وبمعية الصهيونية الإسرائيلية فرض منطقهم على المنطقة، وضع دولة العراق ضمن أطروحة صعبة مجسدة في منطق الاجتياح والاحتلال ، فبدأت معها روح المقاومة والخسائر التي أوقعتها بالمحتل في الفلوجة ومناطق متعددة من الوطن ورغم ذلك وقعت الدولة في يد الأمريكيين، إلا أن ما حققته المقاومة يصب في إطار عدم تقسيم وتفتيت العراق بعد مضي أربعة عشر (14) سنة من العدوان الأمريكي بالرغم من التأكيد بخطورة الوضع.

ـ المقاومة الفلسطينية: تعود جذور المقاومة الى ثورة القسام 1935 (المبيض 2017،ص. 163) والذي استشعر خطورة التواجد الصهيوني في المنطقة، لتتطور مع مرور الأحداث من تأسيس الدولة العبرية 1948 وبداية العمل العربي على تحريرها(شهيدي 2017،ص. ص. 28 . 29) ولكن لم يكن لها ذلك، وكذا ما زادها عمقا هي الفجوة بين الأنظمة العربية والشعب الفلسطيني بعد سنة 1967 وتأكدوا أن على الفلسطينيين أخذ زمام المبادرة، فظهرت ثورة أطفال الحجارة سنة 1987 وانتفاضة الأقصى في سنة 2000، وكذا العمليات الاستشهادية(سلامة 2015، ص. 66) وصناعة الصواريخ، أما عن المقاومة والفصائل الفلسطينية فإن حماس بشقها العسكري هي أحد أقوى الجهات التي استطاعت أن تغير الموازين.

3 ـ الخطاب القومي ومشروع النهضة العربية: بدأت فكرة مشروع النهضة العربية منذ العام 1988 من خلال مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، بطرحهم لمجموعة من الأسئلة تتعلق بالمستقبل، فكانت الإجابة هي في البحث عن معايير شاملة تلم جميع التيارات الموجودة في إطار الدولة القومية بأيديولوجياتها المختلفة، وهي:

- ✓ القوميين: الهدف الأساسي لها هو الوحدة.
- ✓ اليساريين: الهدف الأساسي لها هو العدالة الإجتماعية.
- ✓ الليبراليين: الهدف الأساسي لها هو الحرية والديمقراطية.
- ✓ الإسلاميين: الهدف الأساسي لها هو حفظ الهوية.(المشروع النهضوي العربي، نداء المستقبل، [د. ت.]، ص. 48)

لتأتي على صيغتها النهائية ضمن ستة (6) عناصر في سنة 2010 وهي:

الوحدة العربية، الديمقراطية، التنمية المستقلة، العدالة الإجتماعية، الاستقلال الوطني، التجدد الحضاري، فهو مشروع لا يقبل التجزئة ولكنه يقبل التمرحل، فتركيز الدول العربية لا بد له من خطاب لتفعيل العناصر الستة (6)، فمعن بشور قدم محاولة لاستنهاض التيار القومي العربي من خلال عشرة (10) مستويات:

- ✓ المستوى الأول: الدائرة الفكرية التي تربط بين مشروع الاستنهاض والمشروع النهضوي العربي.

- ✓ المستوى الثاني: الدائرة الثقافية التي يجب التحرك فيها.
- ✓ المستوى الثالث: الدائرة السياسية: التي تلخص مجمل المواقف والعلاقات.
- ✓ المستوى الرابع: الدائرة الإجتماعية: النقل من السياسي الى العمل الإجتماعي.
- ✓ المستوى الخامس: الدائرة الإعلامية.
- ✓ المستوى السادس: الدائر التربوية.
- ✓ المستوى السابع: دائرة الشباب.
- ✓ المستوى الثامن: دائرة المرأة
- ✓ المستوى التاسع: العالمية.
- ✓ المستوى العاشر: التمويل.

فمثلما التنمية البشرية تقاس بدرجة الفقر، الصحة والتعليم، كذلك مشروع النهضة العربية له عناصره، ولكن اليوم الحديث حول الفقر المتعدد الأبعاد، فالدول العربية هي الأخرى تعاني من القصور المتعدد الأبعاد فمنها من تحتاج الديمقراطية والعدالة الإجتماعية وأخرى تحتاج الى التنمية والتجدد الحضاري، فإذا كان ربط مشروع النهضة العربية بتحقيق الأمن القومي العربي هو عبارة عن يوتوبيا يمكن لها التحقق في جمهورية فاضلة مثلما جاء بها أفلاطون، فكيف يمكن تحقيق الديمقراطية في ظل وجود مملكات في الوطن العربي والملك فيها يملك ويحكم ؟، وكيف يمكن تحقيق الوحدة في ظل التفتت وبوجود تدخل خارجي ؟، وكيف يمكن تحقيق الاستقلال الوطني والأقمار الصناعية تترصد بنا وتتنصت على هواتفنا ؟ ولكن الأمر الأكيد أن المشروع النهضوي العربي سيتحقق لا ريب فيه من خلال تعزيز الخطاب القومي العربي باعتباره الحل الأكيد.

4 ـ التداول والمصالحة: كمقاربة جديدة: (حسيب، 2016، ص. ص. 9 ـ 17)

تعتمد هته المقاربة على أساس من الخطاب والتداول بين فئات المجتمع العربي ونهتدي في ذلك الى قوله تعالى: "إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون".(القرآن الكريم، سورة الحجرات، الآية 10) ونوعية هته المصالحة لا بد لها أن تكون عبر مجموعة من الصيغ مثلما هي موضحة كالآتي:

ـ مصالحة وطنية: وتتم مع أبناء الوطن الواحد بتثمين روح المواطنة والمقدرة على العيش السوي بين أفراد المجتمع الواحد، فأغلب الدول العربية تعيش في شقاق، فرقة ونزاع سواءا كانت عربية ـ عربية أو عربية ـ غربية، توجد تجارب على المستوى الداخلي ممثلة في تونس (حسيب، 2015، ص. 8) والجزائر عبر مجموعة من القوانين أبرزها قانون الرحمة، الوئام المدني، وآخرها ممثل في المصالحة الوطنية أين عرض على استفتاء من قبل الشعب الجزائري، من خلاله تم التصالح بين أفراد الوطن الواحد بعدما كانت الدولة تعيش دوامة الصراع فيما يعرف بالعشرية السوداء ـ أو يسميها البعض بالحرب الأهلية ـ ، وهناك تجربة أخرى في ليبيا ولكن لم يحصل لها التمام.(عازة 2015، ص. 173).

ـ مصالحة مع الدولة القطرية في حد ذاتها: لأن الكثير من المواطنين في دول عربية ترى في هته الدولة مصدر للتخلف والاستغلال، الاستبداد والتأخر، التراجع والجمود الحضاري، فالمخيال العربي لم يعهد هذا النوع من التنظيمات بحدود جغرافية، فكان يسافرا برا من المحيط الأطلسي (المغرب الأقصى) الى مكة بالمملكة العربية السعودية مرورا بالكثير من الدول العربية لإبداء مناسك الحج دون أي قيد ولا شرط.

ـ المصالحة مع إيران: تبدوهته الفكرة غير مألوفة ولكنها تحمل في طياتها بعدا أمنيا بالتصالح مع دول الجوار، فإذا كان العرب ذا أغلبية سنية وإيران ذا أغلبية شيعية، فالكل مسلمون ولديهم قرآن واحد، وبالتالي فرص الالتقاء والتحاور لحل المشاكل العالقة فيما بينهم أمر ضروري لمجابهة الخطر الخارجي، وهذا ممكن حصوله في اطار مدخل التداول والمصالحة.(حسيب 2016، ص. 123)

ـ المصالحة مع قطر: ظهرت الأزمة في شكلها الأخير بتحالف مشكل من المملكة العربية السعودية، مصر، الإمارات بسبب قرصنة هذا الأخير لبعض المواقع التي أكدت على اتهام قطر بأنها تمول الإرهاب وتغذي نعرات خدمة لمصالحها الوطنية، مما أدى الى تفتيت البيت الخليجي والدخول في حرب باردة مع قطع العلاقات الدبلوماسية، لذلك فالوساطة الكويتية للصلح ضرورية ولا بد من تزكية وتدعيم هذا المسعى، لأن المستفيد الأكبر هو الدول الكبرى.

ـ المصالحة مع الفلسطينيين: هو تأكيد على أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب ونوع هته المصالحة يتم مع الشعب والحكومة الشرعية، فيتم مع الشعب عن طريق تقديم المساعدات الإنسانية وإعادة اعمار كل ما هدمه الاستيطان الصهيوني، كما يتم مع الحكومة الشرعية التي جاءت عبر الإنتخابات مع عدم تجريم المقاومة الفلسطينية واعتبارهم ارهابيين، فليس الإرهابي من يحمي شعبه ووطنه وإنما الإرهابي هو الذي ينزع الممتلكات ويقتل الأبرياء بحجة إلقائهم الحجر أو حملهم سكين، وقد كانت هنالك محاولة لعقد قمة عربية مصغرة لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية مثلما جاء في قرارات قمة قطر لسنة 2013 للحفاظ على الوحدة الفلسطينية بتواجد قطر وفلسطين والأمين العام وكل دولة تحاول المشاركة برئاسة مصر.(قمة قطر، 2013، ص. 22)

ـ المصالحة مع اللبنانيين: بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلد، لأن لبنان هو عبارة عن فسيفساء من الطائفية، إضافة الى مجاورتها لفلسطين، مع عدم تجريم حزب الله واعتباره مقاومة ارهابية.

ـ المصالحة مع الليبيين: عبر تأييد الحكومة الشرعية وتجنب الاقتتال مع تزكية كل مساعي الحوار والمصالحة بين المتنازعين ومن بينهم اللواء حفتر.

ـ المصالحة مع اليمنيين: المعطيات على أرض الواقع تشير الى صراع بين الشيعيين والسنيين، ولكن التدخل العسكري من خلال عاصفة الحزم جعل الموازين تتغير لصالح فئة على حساب أخرى والخاسر الأكبر هم الشعب اليمني، وتأثيرات هته الحرب يكون على المدى المتوسط والبعيد، وبالتالي فالعدول عن فكرة الحرب لا مفر منها مهما كانت مخاطر الطرف الثاني، وليكن في استعمال "القوة الناعمة" في الشؤون الإقتصادية والسياحية ، إلا القوة العسكرية فهي خطر على الدولة اليمنية أو حتى على دول الجوار من هجرة ونزوح، لذلك لا مناص من المصالحة مع اليمنيين ودعمهم لتخطي الأزمة.

ـ المصالحة في سوريا: لها بعد داخلي بالرغم من تدخل أطراف وقوى كبرى فيها مثل روسيا ودول الجوار، فالمصالحة لها أن تتم بين المعارضة والنظام بقيادة بشار الأسد، واستخدام القوة ليس حلا بين أفراد الشعب الواحد، مع تدعيم مفاوضات أستانا بكزاخستان المنعقدة في 14 ـ 15 سبتمبر 2017 بخفض مناطق التصعيد للحيلولة دون المزيد من الخسائر، إضافة الى ذلك فإن مسعى القضاء على الإرهاب لا مفر منه وبالتالي يوجد مشهدان إما توحيد المعارضة والنظام ضمن جهتين يتقاسمان الأدوار للقضاء على الإرهاب ليتم نزع

السلاح فيما بعد من المعارضة والقيام باستفتاء والمشهد الثاني هو في نزع السلاح للمعارضة ووضع استفتاء يخص بقاء الأسد من عدمه برعاية أممية ثم يتم القضاء على الإرهاب.

ـ المصالحة في العراق: تكلم ديفيد أ. ستيل وهو باحث في معهد الولايات المتحدة للسلام عن استراتيجية المصالحة في العراق من خلال الإشارة الى مختلف الزوايا سواءا تعلق بمراعاة الجوانب العرقية والنفسية والمجتمع المدني، مع التدريب على حل النزاعات والصراعات بطرق سلمية، وإنشاء لجان منتدبة للمصالحة، ولكن السؤال المطروح: كيف يمكن الحفاظ على كردستان العراق والتي أغلبهم لا يتكلم العربية؟. يوجد تجربة في دول المغرب العربي أين يتواجد البربر الأمازيغ ومحاولات البعض لإيقاظ النعرات الانفصالية إلا أن هته الدول (الجزائر والمغرب) استطاعت احتوائها عبر تعديل الدستور ووضع لغة تامزيغت كلغة وطنية بعد اللغة العربية كلغة رسمية، ليشرع في المصالحة الهوياتية من خلال تدريس لغة تامزيغت في المدارس تدريجيا وإحياء المراكز والنشاطات الثقافية التي من شأنها تعزيز المواطنة، فكذلك الشأن بالنسبة لمنطقة كردستان العراق فبالرغم من مسألة الحكم الذاتي وخصوصية المنطقة التي تتكلم غالبيتها الكردية فلها أن تعمل بمنظور المصالحة.

جـ / السياسات العامة ودورها في توجيه المخيال العربي: في ظل تواجد الدولة الوطنية فإنها تحمل معها مجموعة من السياسات والتي تضعها الحكومات لمواجهة ما تعانيه من مشاكل، لذلك فالأزمة هي موجودة والمخارج موضوعة ضمن إطارها التعليمي والثقافي بشكل خاص.

1 ـ التعليم في الوطن العربي: من الأسباب الرئيسية التي يرجعها المختصين في تطور الدول من تخلفها هو التعليم والدول العربية لا تخرج من هذا العامل (Farouk el baz, Reform in Arab countries : the role of education, p. 41)، بحيث جاء في تقرير للتنمية البشرية لسنة 2014، تحت عنوان المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر، في جدوله التاسع (9) تصنيف لمستوى التعليم للبلدان العربية،(تقرير التنمية البشرية، 2014، ص.190) فجاء التقرير مؤكدا وجود تنمية بشرية مرتفعة جدا في قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات، البحرين، الكويت (تقرير التنمية البشرية، المكان نفسه) ودول أخرى ذا تنمية بشرية مرتفعة مثل ليبيا، عمان، لبنان، الأردن، تونس، الجزائر، بينما ذات التنمية البشرية المتوسطة يتواجد فيها كل من فلسطين، مصر، العراق، المغرب، وضع هذا التصنيف بحسب مجموعة من المؤشرات كعدد السكان ونسبة التمدرس وعدد الأساتذة لكل تلميذ، فإذا أخذنا قطر فهي توجد في المرتبة (31) بعدد التلاميذ يعادل (10) لكل معلم، والمملكة العربية السعودية (11) تلميذ لكل معلم، الجزائر (23) تلميذ، مصر والتي تتواجد ضمن فئة التعليم المتوسط بعدد 28 تلميذ،(المرجع نفسه، ص. 191) ولكن رغم نجاح السياسات التعليمية فيها على قدرة الاستيعاب إلا أن مصر تعاني من معدلات مرتفعة في نسب التسرب، إذ بلغ إجمالي المتسربين من حلقة التعليم الإبتدائي بين عام 2011/2010 حوالي 28,84%، كما أن نسبة الأمية تعادل 28% في الشريحة العمرية [35.15]سنة و40% في الشريحة العمرية 15 سنة فما فوق، أما فيما يخص الإطار التشريعي الخاص بالتعليم فإن العديد من البلدان العربية تضمن الحق في التعليم مثل دول الخليج، فالتعليم في الكويت إجباري من سن 6 الى 14 سنة، والجزائر فيها التعليم إجباري ومجاني، مصر هي الأخرى من خلال المادة (19) من دستور سنة 2014، فالتعليم حق لكل مواطن هدفه بناء الشخصية المصرية والحفاظ على الهوية الوطنية.

2 . التعليم والحراك الإجتماعي: هته النقطة تحاول ربط التعليم بالمسائل الإقتصادية، (الربيعي 2017، ص.68) إذ يقسم تقرير التنمية البشرية لسنة 2016 البلدان العربية الى ثلاثة (3) مجموعات: (تقرير التنمية البشرية، 2016، ص. 64)

- ✓ المجموعة الأولى: بلدان مجلس التعاون الغنية بالنفط.
- ✓ المجموعة الثانية: بلدان الدخل المتوسط بما في ذلك السودان واليمن.
- ✓ المجموعة الثالثة: بلدان ذات الدخل المتدني مثل جزر القمر والصومال.

فهته البلدان في المجموعة الثالثة تعاني عدم المساواة في الحصول على تعليم أساسي ما قد يزيد الدول العربية فوارق في نسب الأمية، ووفقا لنفس التقرير فإن أحسن تحصيل علمي هو موجود في الأردن والإمارات والجزائر، أما البقية فهي تقع عند حدود المتوسط، كل هذا يجعل منطق سوق الشغل في خطر، إذ العلاقة بين الحصول على الشهادة في الوطن العربي ليس لها مقابل الحصول على وظيفة (منصب شغل)، فالبطالة في الشرق الأوسط هي 29,1%، والمحصلة النهائية هي أن التعليم الجيد يعطي حراكا وفي جميع المجالات.

3 . السياسة التعليمية والمشروع النهضوي العربي: التعليم هو حاجة ضرورية للمجتمع العربي، فبواسطته يتم تطوير القدرات العقلية والفنية والشعورية والجسدية، حتى أن تقارير التنمية البشرية تضع أحد المؤشرات الهامة في تقدم الدول من عدمها هو التعليم، ولكن ما هي الأسس التي لا بد على الدول العربية مراعاتها تحقيقا لفكرة المشروع النهضوي العربي؟ فالتعليم يعد أحد المداخل المتكاملة والتي لا بد من السعي وراء تحقيقها، وما يمكن قوله حول السياسات التعليمية نجد:

. التعليم يساهم في تحقيق التنمية المستقلة: فالتعليم الأكاديمي الحديث يسهم في تكوين مواطن قادر على تحقيق فرص في الشغل، كما يساهم في تطوير الفكر البشري عن طريق الإبداع، George thomas) (kurian, 2011, p. 471 يقول ستيفين دي فيلدر: "أن الكثير من الدول الفقيرة بالموارد الطبيعية اختارت أن تستثمر بشكل مكثف في المهارات البشرية وحصلت على نتائج أفضل بكثير من الدول التي استغلت مواردها الطبيعية استغلالا أقصى والذي يرى فيها إجمالا، دولا غنية تضم أناسا فقراء، بينما نرى في الأولى دولا فقيرة تضم أناسا أغنياء".(قرم 1997، ص. 13)

. التعليم وخلق روح المواطنة: (رضوى 2014، ص. 13) في الأنظمة الديمقراطية، المواطنة شيء أساسي فمن خلالها توضع الحقوق والواجبات، وعبرها يستطيع المواطنين العيش في كنف الدولة الواحد (UNESCO, 2008, p. p. 3 – 5) وبالتالي فلا بد من الأخذ بهذا العنصر في المنظومة والبرامج التعليمية.(رضوى، ص. 3)

. التعليم ودوره في التجديد الحضاري: تسمح هته النقطة بالتعاطي مع المخيال العربي بنوع من التجديد، فأغلب الأفكار العربية هي مأخوذة شفهيا ومتداولة بين عوام الناس، وما على التعليم الأكاديمي سوى فتح روح النقد بتصحيح بعض الأفكار الخاطئة، مع التركيز على اللغة العربية في المدارس بزيادة الحجوم الساعية وتوطينها في الإدارات المحلية.

4 ـ أنسنة المشروع الثقافي العربي: هته الفكرة مفادها أن الإنسان هو الذي يستطيع التغيير في أحوال التخلف والتبعية والتدهور الذي يشهده في جميع المجالات والقطاعات، في قوله: " لا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"، فتحقيق المشروع النهضوي العربي مثلما جاء به مركز دراسات الوحدة العربي وبعناصره الستة (6) لا يمكن له أن يتحقق في ظل انكفاء الأنظمة العربية على أنفسها بحجة امتلاكها الريع البترولي ومواردها المالية الكثيرة، وضمن هذا المشروع يستلزم لها شروط وهي:

ـ إزالة الفوارق الإجتماعية: مع وجود دول تملك الأموال فهو يعود بالنفع والإيجاب على مواطنيها، مثل دول مجلس التعاون الخليجي، الفرد يتقاضى 100 دولار في اليوم بينما دول أخرى مثل السودان لا يتعدى فيها 5 دولارات.

ـ الإصلاح السياسي: الشعب لا يريد المال بقدر ما يريد الحصول على الحرية، كالمثل الصيني الشهير: " لا تعطيني السمكة وإنما علمني كيف أصطاد السمكة"، فوضع الآليات لاشتغال الديموقراطية أمر لا مفر منه، فالمواطن يريد أن يحتكم الى الصندوق ومن هنا تبدأ التنمية السياسية وتتغير معها معادلة حكم الفرد أو الملك الذي لا يزول منصبه إلا عبر الوفاة.

ـ الوحدة العربية: تغيير نمط التفكير بين موازنة الأسبقية، هل الدولة القطرية أم الوحدة العربية؟ عبر إزالة هته الإختلافات عبر مفهوم الأنسنة، أي أن الإنسان هو الذي يضع مصيره للتغيير وليس الأنظمة والحكومات.

د/ جامعة الدول العربيـة وصيانة الأمـن القومي العربي:

تناول الدكتور غالب بن غلاب العتيبي في دراسته حول جامعة الدول العربية وحل المنازعات العربية أن قيام جامعة الدول العربية كان انتصار لفكرة الوحدة العربية الشاملة (غالب بن غلاب العتيبي، 2010، ص. 16)، بخلاف ذلك حسن نافعة في دراسته حول الأمن القومي العربي بين أخطاء الماضي وتحديات الحاضر وآفاق المستقبل يؤكد على انقسام التيار القومي الى فريقين: فريق يرى في الجامعة العربية على أنها تكريس للدولة الوطنية وآخر يرى فيها جزء من إقامة الوحدة، لكن رغم ذلك فالوثائق التأسيسية لجامعة الدول العربية (ميثاق الجامعة لعام 1945) تؤكد وجود ملامح عامة لما يمكن أن نطلق عليه "نظرية أمن قومي عربي"، تقوم على ثلاثة عناصر:

- ✓ التخلص من الاحتلال.
- ✓ مواجهة المشروع الصهيوني.
- ✓ رفض واقع التجزئة.

العناصر الثلاثة لا تزال تشكل عقدة للجامعة العربية وتراكمت عليها مشاكل أخرى منها أحداث الربيع العربي والتي بفعل قرارات من الجامعة العربية قد تزيد وتعمق من التفتت والانقسامات.

1 ـ الجامعة العربية وثورات الربيع العربي: الإشكالية التي رافقت اندلاع الربيع العربي في مجموعة من الدول العربية يتمثل في طول أمدها وكثرة الفواعل المتدخلة مما يصعب على الجامعة العربية هذا الدور، ومن المواقف التي يمكن أن نلتمسها من الجامعة العربية اتجاه ثورات الربيع العربي، مثلما هي مبينة كما يلي:

ـ دور سلبي: مع سورية وليبيا وتدخل عسكري في اليمن، إذ جاء ضمن قرارات نواكشط لسنة 2016 وكذلك الشأن بالنسبة لقرارات قمة البحر الميت بالأردن لسنة 2017، أن الجامعة العربية تقف الى جانب تطلعات الشعب السوري وحقه الثابت في اختيار نظام الحكم، مع استنكار ممارسات النظام السوري الوحشية ضد السكان المدنيين في حلب وريفها دون الإشارة الى تدخل الدول الكبرى عسكريا وخصوصا منها روسيا، كما أن القضية الليبية كان لها حصتها من القرارات بالاكتفاء بالإعراب عن قلق جامعة الدول العربية العميق إزاء التحديات الأمنية والتهديدات الإرهابية، وعن المشكلة اليمنية فإن الحل أرجعه قرار قمة البحر الميت الى المرجعيات الثلاث المتفق عليها، والمتمثلة في المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرار مجلس الأمن، وكذلك من بين الأمور التي تحسب على الجامعة العربية هو تعليق عضوية سورية بدءا من سنة 2011.

ـ دور إيجابي: مع السعودية والبحرين، أين فرضت تعتيما إعلاميا كبيرا، وأرسلت بعض الدول الخليجية جيوشها للبحرين لقمع أي تحرك شعبي،(الراهب 2014، ص. 188) ففي البحرين أغلبية شيعية، وفي المملكة العربية السعودية أقلية شيعية، حيث نجد أغلب الشيعة في البحرين من المعارضة ويطالبون بإجراء إصلاحات، أما عن مناطق الاحتجاج في السعودية هي أغلبها مناطق شيعية متواجدة بمحاذات البحرين في الإقليم الشرقي كالقطيف والدمام والإحساء.(السيد 2013، ص. 134)

ـ دور حيادي: تجاه مصر وتونس، معلنة أنه شأن داخلي، رغم انقلابها على الثورة الإخوانية في مصر لصالح الجيش وتأييدها للقضاء على حكم الإخوان المسلمين.

2 ـ إنشاء قوة عربية مشتركة: يأتي هذا المطلب نتيجة الأزمات والنزاعات البينية وحتى التدخلات من دول أجنبية في شؤون الدول العربية مما يستدعي وجود قوة مشتركة تساهم بالتدخل بقوة لفض النزاع مثل موقف الجمهورية اللبنانية في قمة مصر سنة 2015 في موضوع اليمن بالقول: "إن لبنان، تأكيدا من على الموقف العربي الجامع والقائم على دعم الشرعية الدستورية في أي بلد عربي، وعلى اعتماد الحلول السلمية السياسية للأزمات العربية، وعلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، ويشدد على السير بأي موقف يقوم على الإجماع العربي وينأى خطوة لا تحظى بالإجماع أو التوافق العربي، ويؤكد على ضرورة الإسراع بإنشاء قوة عربية مشتركة لصون الأمن القومي العربي ومكافحة الإرهاب".

كما أن النزاعات التي وجدت كانت تستدعي وجود قوة عربية لفض النزاعات والحروب، كحرب الرمال بين الجزائر والمغرب سنة 1963،(الراهب ، ص. 124) والتي بموجبها حاول المغرب التوسع داخل الجزائر وكان هذا بعد مرور أقل من سنة من استقلال الجزائر، وكذا الحرب الأهلية في الصومال والعنف المسلح في السودان سنة 1955، 1963، ثم الخطر الذي هدد الأمن القومي العربي بشكل جلي يتمثل في الإرهاب، بحيث أكدت قرارات قمة مصر على إنشاء قوة عربية مشتركة لصيانة الأمن القومي العربي والتي تطلع على التدخل السريع فيما يهدد أمن وسلامة أي من الدول الأعضاء وسيادتها الوطنية بناءا على طلب من الدولة المعنية، إلا أن هته الفكرة لم تكن جديدة، إذ وجد تعاون عسكري منذ إنشاء دولة اسرائيل 1948، وتبني جامعة الدول العربية لفكرة بديلة تستند الى العمل العسكري الموحد، هكذا عقدت معاهدة الدفاع المشترك بما فيها البروتوكول الإضافي والملحق العسكري عام 1950، فكانت هنالك أولى التجارب عام 1961 بقرار الجامعة تشكيل قوة الى الكويت والى لبنان عام 1976، لتأتي أحداث كامب ديفيد وتوقيع معاهدة السلام وتتبخر معها كل الأحلام

في الإبقاء على الكتلة العسكرية العربية، ثم مؤخرا كانت فيه محاولات لإعادة بعث فكرة الدفاع العربي المشترك على ثلاثة مراحل مثلما جاء بها طلعت مسلم، وهوخبير عسكري، في إطار ورقة عمل حول تفعيل وتطوير اتفاقية الدفاع العربي المشترك ومشروع تأسيس قوة عربية مشتركة:

- ✓ المرحلة الأولى: الإتفاق المشترك على إحياء الفكرة.
- ✓ المرحلة الثانية: دعوة مجلس الدفاع المشترك.
- ✓ المرحلة الثالثة: استكمال أجهزة معاهدة الدفاع المشترك وبخاصة اللجنة العسكرية الدائمة. (مسلم، ص. 130)

ولكن بالاعتماد على الخطوات الموضوعة وإنشاء قوة عسكرية، فالأمر المقلق يتمثل في كيفية اتخاذ القرار المناسب لصيانة الأمن القومي العربي ؟، وكيف يمكن لقرار الجامعة العربية التدخل عسكريا دون اللجوء الى قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ؟، خصوصًا أن المسائل العسكرية تقتضي الفور والإسراع في اتخاذ القرار ومجابهة التهديدات، وكمثال على ذلك: كيف يمكن للتوغل التركي في الأراضي العراقية بوصفه تهديدا لأمن العراق ومن تم الأمن القومي العربي رده من قبل قوة الدفاع المشترك أم أن القوة العربية المشتركة هدفها ضرب أبناء البلد الواحد باسم دعوى التدخل من قبل الحكومات الشرعية ؟.

3 ـ بناء مؤسسة سياسية جامعة: توجد أسباب كثيرة ومتنوعة حالت دون قيام مؤسسة سياسية جامعة يتمثل في اعتبار الجامعة العربية مؤسسة النظام العربي، إذ تبقى المصالح القطرية هي التي تتغلب على المصالح الجماعية، بحيث اعتبر البعض أن الجامعة هي في يد مصر نظرا لاستحواذها على منصب الأمين العام لمدد طويلة من الزمن أوهي في يد دول الخليج نظرا لتوحدهم في مجلس التعاون الخليجي، أو حتى الحديث حول قصور الهيكل وكيان الجامعة وأدائها وميثاقها وأمينها العام، ولكن في حقيقة الأمر الأزمة هي أزمة النظام العربي برمته، أين توجد الصراعات البينية سواءا تعلق بالحدود والغزوات ـ كالغزو العراقي للكويت ـ فيعتبرونه بمثابة أن الدولة القطرية ما زالت فتية وفي عمرها الصغير بالمقارنة مع الدول في أوربا، إضافة الى ذلك فإن المشروع الأساسي لمحكمة العدل العربية لا يزال في نشأته مع صعوبة الاحتكام له، لكن الصعوبة وخطورتها في محاولة استنساخ مؤسسات الدولة القطرية ووضعها في إطار الجامعة العربية كإدراج سلطة تشريعية فيما يعرف بالبرلمان العربي، ومؤسسة عسكرية فيما يعرف بقوة عربية مشتركة، أو سلطة قضائية تحت تسمية "محكمة العدل العربية"، ولكن النهاية هي دور هزيل لكل هته المؤسسات نظرا لتوغل الدولة القطرية ومنطقها في الجامعة العربية، فينتقل بذلك المخيال العربي من الاستبداد والتسلط في الدولة القطرية الى الهيمنة والمصلحة الوطنية في الجامعة العربية.

4 ـ العمل العربي المشترك: إدراكا من أن مستقبل الشعوب العربية يتمثل في وحدتها، فقد بادرت مجموعة من الدول باقتراح إصلاحات بشأن منظومة العمل العربي المشترك وجامعة الدول العربية، أبرزها المبادرة الثلاثية لمصر وسوريا والمملكة العربية السعودية(كرار عثمان2005، ص. 68) تحسبا للقمة العربية المنعقدة في تونس سنة 2004، والذي تمخض عنه محاور الإصلاح بتكثيف الجهود في إطار استراتيجية عربية، تعميق أسس الديمقراطية، اعتماد مقاربة مشتركة تكرس دمج اقتصاديات البلدان العربية، المرأة، المجتمع المدني ..،(كرار عثمان، ص. 76) لكن هته المجهودات لا تزال لم تحقق مرادها الى غاية سنة 2017، بحيث شرع في قمة الأردن تكليف الأمانة العامة بالبدء في إعداد مشروع بروتوكول خاص بالاتحاد الجمركي أو إعداد تعريفة

جمركية عربية موحدة،(قمة الأردن، ص. 119) مع تكليف وزراء الداخلية العرب بالإستعجال للبث في موضوع اتفاقية التأشيرة العربية الموحدة لأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب بين الدول العربية،(المكان نفسه) فلا تزال الأعمال الإقتصادية المشتركة تسير بوتيرة ثقيلة دون تحقيق الطموحات وآمال الشعوب، فإذا ما نظرنا الى الصين كدولة عظمى تحاول إنشاء طريق الحرير العابر لأوربا الى غاية المحيط الأطلسي، بينما الدول العربية بأكملها لم تستطع أن تنجز طريق موحد أو قطار سريع يمر عبر الدول كافة، أو إلغاء التأشيرة بين الدول العربية مثل دول الإتحاد الأوربي.

الخاتمة:

معاناة الوطن العربي من التهديدات الخارجية والتحديات الداخلية يجعل من كينونات فكرة الخطاب لا تستقيم من دون وضع الأشياء ضمن الضرورات، فحالة الضرورة تحتاجها الأمة لايجاد الحل والتي هي من خلال المعادلات الرياضية التي تقبل ما لا نهاية من الحلول، فبنيان الدولة العربية وصيانة أراضيها قد أضحيا محل استهداف من خلال مشروعات هدامة تنتقص من مفهوم الدولة الوطنية وتفرغ القضايا العربية من مضامينها وتوظف رمزيات في صراعات دموية برعاية أطراف أجنبية، فالخوف كل الخوف من بلقنة الوطن العربي بتوظيف تعددية مكوناته الطائفية عبر فوضى خلاقة هدفها تفكيك الدولة الوطنية وانتاج الدولة الطائفية، فمن خلال المقاربات الجديدة في التحليل نجد ما يمكن أن يقوي ويعزز من الأمن القومي العربي وذلك من خلال:

- ✓ اقتراب السياسات العامة: سواءا بما تضعه الدولة الوطنية في صالح المواطنة وذوبان التعددية بقبول الآخر، أومن خلال العنصر الثاني من خلال الجامعة العربية وسياساتها التوحيدية الغير الهدامة.
- ✓ مقترب الخطاب السياسي: وذلك عبر تشجيع الخطاب الثوري الذي لا يقبل التجزئة كما أنه لا يقبل التدخلات الأجنبية مع تفضيل الحلول الداخلية.
- ✓ مقاربة الفضاء العام: عبر الإهتمام بالجيرة والأخذ بعين الإعتبار كل ما هوقومي لصالح الدول العربية.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

أ/ الكتب:

1. الراهب، أ. (2014). جامعة الدول العربية، شرخ في مستقبل وطن 1945 ـ 2014، وزارة الثقافة، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب.
2. أزكيريملي، أ. (2013). نظريات القومية: مقدمة نقدية، ترجمة: معين الإمام، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
3. عبد الرحيم السيد، خ. (2013). دول مجلس التعاون الخليجي والربيع العربي، قطر، دار الشرق للطباعة والنشر.
4. عبود المحمداوي، ع. وآخرون، (2012). مدرسة فرانكفورت النقدية: جدل التحرر والتواصل والاعتراف، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع.

5. عبود المحمداوي، ع. وآخرون، (2013). يورغن هبرماس: العقلانية التواصلية في ظل الرهان الايتيقي، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع.
6. غالب بن غلاب، أ. (2010). جامعة الدول العربية وحل المنازعات العربية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
7. قرم، ج. (1997). "التنمية البشرية والاقتصاد الكلي" حالة العالم العربي، سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم 6.
8. كرار عثمان، ع. (2005). جامعة الدول العربية ومحاولات الإصلاح، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات العليا.

ب/ الدوريات:

1. الأمارة، ل. (يونيو2016). الموقف الروسي من الأزمة السورية وانعكاساته الخارجية، في: مجلة المستقبل العربي، العدد: 448.
2. المخلافي، ع. (سبتمبر 2015). "اليمن.. إلى أين؟، حرب ودمار.. أم تسوية وحوار"، في: مجلة المستقبل العربي، العدد: 439.
3. المبيض، أ. (أغسطس 2017). في: مجلة المستقبل العربي، العدد: 462.
4. المجموعة الدولية للأزمات،(سبتمبر 2016). "القتال أوالهرب: محنة ويأس "جيل الـ 2000 في العراق""، في: مجلة المستقبل العربي، العدد: 451.
5. جرجس، ف. (يوليو2016). مشهد التمزق في الوطن العربي، في: مجلة المستقبل العربي، العدد: 449.
6. حسيب، خ. (مارس 2016). نداء إلى القادة العرب بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة العربي القادم حول ضرورة المصالحة العربية وإصلاح النظام الإقليمي العربي، في: مجلة المستقبل العربي، العدد: 445.
7. حسيب، خ. ، (أكتوبر 2015). "تونس ... إلى أين؟، تجربة انتقالية ناجحة للربيع العربي تستحق دعم العرب جميعا"، في: مجلة المستقبل العربي، العدد: 440.
8. حسيب، خ. ، (يناير 2016). في إطار خطة طريق للخروج من المأزق العربي، في: مجلة المستقبل العربي، العدد: 443.
9. خلف علي الربيعي، ف. (مارس 2017). تحديات المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل في ليبيا، في: مجلة المستقبل العربي، العدد: 457.
10. خلف الطويل، ك. (سبتمبر 2015). "قراءة عربية في التحولات الاستراتيجية في المنطقة"، في: مجلة المستقبل العربي، العدد: 439.
11. شعبان، ع. ح. (، سبتمبر 2017). التطرف والإرهاب، في: مجلة المستقبل العربي، العدد: 463.
12. الشهيدي، هـ. (يونيو2017). القضية الفلسطينية ودورها في تعميق الوعي القومي العربي لدى التونسيين، 1947 ـ 1948.في: مجلة المستقبل العربي، العدد: 460.
13. عمار، ر. (2014). التعليم والمواطنة والاندماج الوطني، مصر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.
14. عمر عبد الخالق، ع. (نوفمبر 2015). "ليبيا والمصالحة الوطنية :المشكلة والحلول" ، في: مجلة المستقبل العربي، العدد: 441.
15. عوض سلامة، ب. (نوفمبر 2015). "العمليات الاستشهادية الفلسطينية : تطور الجسد كأداة مقاومة"، في: مجلة المستقبل العربي، العدد: 441.
16. مسلم، ط. تفعيل وتطوير اتفاقية الدفاع العربي المشترك ومشروع تأسيس قوة عربية مشتركة، مجلة المستقبل العربي، [د. ع].
17. هلال، ع. (سبتمبر 2017). الدول الكبرى والوحدة العربية، في: مجلة المستقبل العربي، العدد: 463.
18. واكيم، ج. (يوليو2017). "هل تجتاح إسرائيل لبنان؟: المفاعيل الإقليمية لحرب إسرائيلية محتملة ضد حزب الله"، في: مجلة المستقبل العربي، العدد: 461.

ج/ التقارير:

1. الأمانة العامة للجامعة العربية، قرارات مجلس جامعة الدول العربية، قمة الأردن في دورتها (28).
2. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، (2014). تقرير التنمية البشرية 2014، المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر.
3. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، (2016). تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016، بيروت: المكتب الإقليمي للدول العربية.

المصادر:

القرآن الكريم، سورة الحجرات، الآية (10).

باللغة الأجنبية:

1. United nations,(2008). UNESCO, Human security approaches and challenges, Paris: stedi Media.
2. George Thomas Kurian, (2011), the encyclopedia of political science, Washington, CQ press.
3. Farouk el baz, (N. A.), reform in Arab countries: the role of education. Le lien: http://www.bu.edu/journalofeducation/files/2011/06/BUJOE-188.3El-Baz.pdf. La date : 27 mai 2019.